حتمية اللجوء إلى مسار التنويع الاقتصادي بالجزائر في ظل عدم استقرار أسعار النفط

The imperative resorting to economic diversification in Algeria under instability of oil prices

مغرابي ميلود♦[1]، يونسي محمد[2]

[1]المركز الجامعي مرسلي عبد الله ، تيبازة ، مخبر الجغرافية الاقتصادية والتبادل الدولي (الجزائر)، البريد الالكتروني moghrabi.miloud@cu-tipaza.dz.

[2]الـــــــــــمركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة ، (الجزائر) ، البريد الالكتروني: m.younsi@mesrs.dz

تاريخ الاستلام:2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/05/20 تاريخ النشر: 2021/07/20

الملخص:

من أجل بلوغ نمو اقتصادي لا بأس بـــــــــه،أصبحت الجزائر مجبرة على التنويع الاقتصادي والاهتمـــــام بالقطاعات الأخرى،إذ أنها تحتوي على مؤهلات تساعدها على الاندماج في الاقتصادي العالمي،لذا سنحاول من خلال الورقة البحثية إبراز أهمية اللجوء للتنويـــــــــع الاقتصادي والاهتمام بالقطاعات الإنتاجية الأخرى خاصة بعد الانهيارات المستمرة لأسعار النفط،وذلك من أجل رفع المستوى الاقتصادي للبلد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال وضع قاعدة إنتاجية متنوعة وكذلك التنويع في العائدات .

الكلمات المفتاحية:التنويع الاقتصادي،السياسات الاقتصادية ،قطاع المحروقات

Abstract:

In order to achieve suitable high economic growth, Algeria is obliged to diversify its economy and boost other strategic sectors. No doubt that Algeria belongs important human and natural resources qualifications that enhance its integration into the global economy. In this research we will try to highlight the importance of economic diversification and the necessity to improve other productive sectors, especially after the continuous collapses of Oil prices. So, it became necessary to increase the country's economic level and accelerate economic and social development by establishing a diversified production base revenue diversification.

Key words: Economic diversification, Economic policies, Hydrocarbon sector.

♦ المؤلف المرسل.

المقدمة

تمتاز الحالة الاقتصادية للدول التي تعتمد على تنويع مصادر دخلها بأداء اقتصادي أفضل من الدول التي على تعتمد قطاع واحد (غالبا ما يكون قطاع المحروقات)،يغطي نفقات القطاعات الأخرى ، في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة خاصة بعد الانخفاضات الأخيرة المستمرة لأسعار النفط لابد من التفكير في إيجاد حلول وآليات يكون لها الأثر الحقيقي على الاقتصاد الجزائري لتفادي الإجراءات و التدابير التي هدفها تخفيض العجز الموازني ، وذلك عن طريق إستراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال الاهتمام بمختلف القطاعات الإنتاجية.سعت معظم الدول على غرار الجزائر إلى تحقيق إستراتجية التنويع الاقتصادي وضمان إستمرارية وديمومة نموها الاقتصادي من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية، للوصل في النهاية إلى إعادة دفع عجلة التنمية وتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية التي تقدم قيمة مضافة إلى الناتج المحلي .

تسعى الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية إلى تبني سياسة تنويع اقتصادها الوطني والبحث عن سبل تغيير المداخيل من خلال الاعتماد على تشجيع القطاع الإنتاجي لتأمين احتياجات الطلب الداخلي وتصدير الفائض نحو الخارج .

- إشكالية الدراسة:

نظرا للتقلبات في أسعار النفط على المستوى العالمي وما خلفته من نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بشكل أساسي على الصادرات النفطية،إذ أصبحت الجزائر ملزمة على البحث لموارد أخرى متنوعة تكون بديلة للمداخيل النفطية وبناء نموذج اقتصادي جديد،كتشجيع النشاطات الصناعية و الفلاحية وكذا الاهتمام بالقطاع السياحي وذلك من أجل تنويع الصادرات والتقليل من الواردات والحد من تكلفتها من خلال تبني سياسات اقتصادية فعالة عموما والاعتماد على سياسة تجارية خارجية ناجعة خصوصا .

اعتمادا على ما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم سياسات المنتهجة في تحقيق مسار التنويع الاقتصادي بالجزائر؟

- فرضيات الدراسة: من أجل معالجة الإشكالية السابقة سوف نعتمد على طرح الفرضيات التالية:

- يعتبر التنويع الاقتصادي السبيل الوحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- تساهم السياسات المنتهجة في تحيق القيمة المضافة بالنسبة لاقتصاد الوطني .

- أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة أهمية التنويع الاقتصادي من خلال توسيع فرص الاستثمار من جهة، و تقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والبحث على الأسواق الواعدة (الناشئة) في دول الخليج و إفريقيا،وتقييم أهم التحديات التي تواجه مسار التنويع الاقتصادي باعتباره خيارا

استراتيجيا،وسنحاول إلى تحديد أهمية تنويع الاقتصادي من خلال إبراز أهم السياسات المنتهجة من طرف الحكومة من أجل تطوير القطاع الزراعي ،السياحي وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي خلق مصادر إضافية للاقتصاد الجزائري.

- **منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي والذي يقوم على وصف المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الحديثة المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية ومساهمتها في الوصول إلى تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني،كما استخدم المنهج التحليلي في تحليل هذه العلاقة معا لإشارة إلى واقع مسار التنويع الاقتصادي وآفاقه في الجزائر.

- **أدوات المستعملة:** اعتمادنا في انجاز هذه الورقة البحثية على مجموعة من الأدوات،أهمها بحوث ودراسات نشرت في دوريات محكمة،أو قدمت على شكل أوراق بحثية في مؤتمرات وملتقيات دورية بالإضافة إلى القوانين فضلا عن الاستعانة ببعض الكتابة وتقارير لها علاقة بالتنويع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية.

1. الإطار النظري لتنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه:

يعتبر التنويع الاقتصادي الحد من الاعتماد المفرط على مداخيل قطاع المحروقات مع ضرورة تطوير الاقتصاد النفطي والبحث عن صادرات خارج قطاع المحروقات للإيرادات،كما يقصد به بالنسبة للدول التي تتميز بهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا أما بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية فان الحجة الرئيسية للتنويع الاقتصادي هي الرغبة في تفادي نقمة الموارد الطبيعة وخاصة العلة الاقتصادية الهولندية (لطرش و كتاف، 2018، صفحة 43) .

1.1.تعريف التنويع الاقتصادي:

هناك العديد من التعاريف للتنويع الاقتصادي متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة الاقتصادية،في حين يربط بعض الباحثين والكتاب التنويع الاقتصادي بالإنتاج وبمصادر الدخل أيضا و يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية.

- **التنويع الاقتصادي:** حسب المعهد العربي للتخطيط بالكويت،هو تلك السياسة التنموية التي تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و رفع القيمة المضافة،وتحسين مستوى الدخل،وذلك نسبة ذلك طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق ،قطاع أو منتوج واحد(مسعودي، 2018، صفحة 227).
- **التنويع الاقتصادي:** هو عملية تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية)في الناتج المحلي الإجمالي،بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية.

- **التنويع الاقتصادي:**هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج والتنويع يمكن أن يشار فيها إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي،أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة،أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات (معسكري و يماني، 2020، صفحة 903) .

2.1.أشكال التنويع الاقتصادي: يأخذ التنويع الاقتصادي شكلين رئيسين،وهذا حسب تنوع الأسواق، وتنوع الهيكل الإنتاجي وتعدده، ويمكن حصر هذا الشكلين على النحو التالي : (سايح و كلاخي، 2018، صفحة 89).

- **تنويع الأسواق :**

يؤدي الاعتماد المفرط على عدد قليل جدا من الأسواق أو على سوق واحد إلى عدة مخاطر ، حيث انه في حالة الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر سلبا،أما في حالة وجود فائض في الإنتاج يمكن توجيهها والوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية،إن تنويع الأسواق يقي من التعرض للصدمات الخارجية المفاجئة،ويعمل على تخفيف سرعة الطلب والمنافسة الجديدة بالإضافة إلى التصدير أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا،تعمل تنويع المنتجات على تنويع الأسواق كما يمنح العديد من الفرص لاقتصاديات الدول فالهيكل الإنتاجي والتصديري الأكثر تنوعا لبلد أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع وخاصة السلع الأولية،كما أن الاعتماد على تعدد المنتجات المصدرة ووجهات التصدير المختلفة من التركيز على القليل

- **تنويع الإنتاج :**

يبرز هذا النوع من أشكال التنويع الاقتصادي لدى الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج بالإضافة إلى تصدير المواد الأولية،بحيث تسعى الدول جاهدة على خلق مصادر جديدة لإنتاج وتنويع قاعدتها الصناعية ، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مصدر واحد وتفادي الظواهر غير مرغوب فيها " كعلة الموارد الطبيعية"، فالتنويع الإنتاجي يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات .

3.1.مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بمــؤشرات عديدة ويشترط أن تكون هذه الأخيرة دقيقة ويمكن تلخيصها فيما يلي: (ضيف، 2015، صفحة 196)

- نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقته بعدم استقرار سعر النفط ،إذ أن دور التنويــع الاقتصادي هو تقليل من نتائج عدم الاستقرار الاقتصادي عبر الزمن؛
- تطــور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط؛
- اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية عبر الزمن يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛

- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس و يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

4.2.أهداف التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي ينظر إليه على نطاق واسع بأنه أحد مسارات الخروج من "لعنة الموارد " للبلدان النامية التي تملك وفرة الموارد الطبيعية. وللتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة على النمو الاقتصادي، فيمكن استقراؤها من خلال دراسات وتجارب بعض الدول خاصة الغربية والمتمثلة فيما يلي: (معسكري و يماني، 2020، صفحة 904).

- يساهم التنويع الاقتصادي في تقليص الهزات الاقتصادية العنيفة جراء ارتكازه على قطاع واحد الذي يغطي نفقات القطاعات الأخرى؛
- يساعد التنويع الاقتصادي من زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدولة ،ويبرز هذه في زيادة خلق جو ملائم للاستثمار وتجنب المخاطر الاستثمارية، مع استفادت عدد كبير من النشاطات الاقتصادية من الاستثمارات المختلفة وبالتالي يحقق المزيد من الإيرادات؛
- يساهم التنويع الاقتصادي في تقليص المخاطر الناجمة عن تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، لأنها تؤدي إلى انخفاض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي ،مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛
- يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ؛
- يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛
- يعزز التنويع الاقتصادي التنمية المستدامة إذ أثبتت بعض الدراسات التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي.

2.تشخيص حالة القطاعات الاقتصادية بالجزائر :

تعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على الموارد الطبيعية الناضبة مما جعلها أكثر قابلية للتحول إلى الاقتصاد الريعي ، وبالتالي تكون معرضة بنسبة كبيرة للإصابة بلعنة الموارد،أو ما يعرف بالعلة الهولندية،النمو المفقر أو معضلة الموارد،حيث أن الدول النفطية غير قادرة على الاستفادة من الإمكانيات

التي تقدمها هذه الثروات للرفع من معدل النمو الاقتصادي كما يتسم بتباطؤ في معدل النمو وتدهور في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات،كزراعة والصناعة وانتشار الفقر مقارنة بالدول الغير نفطية (سايح و كلاخي، 2018، صفحة 80).

1.2.مساهمة قطاع المحروقات في إنعاش الاقتصاد الوطني :

الجدول 1: يمثل مساهمة قطاع المحروقات في الإجمالي الناتج الداخلي

خلال الفترة (2010-2019)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبلغ المساهمة	4180.40	5242.50	5536.4	4968	4657.8	3134.2	3025.6	3699.7	4547.8	3910.1
النسبة المئوية%	37.70	35.90	34.20	29.8	27.00	18.80	17.40	19.06	22.40	19.30

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معطيات محصلة عليها من تقارير البنك الجزائر .

- (بنك الجزائر، 2011، صفحة 214).
- (بنك الجزائر، 2015، صفحة 154).
- (بنك الجزائر، 2016، صفحة 146).
- (بنك الجزائر، 2017، صفحة 139).
- (بنك الجزائر، 2020، صفحة 26).

الشكل1: يمثل مساهمة قطاع المحروقات في الإجمالي الناتج الداخلي

الوحدة:%

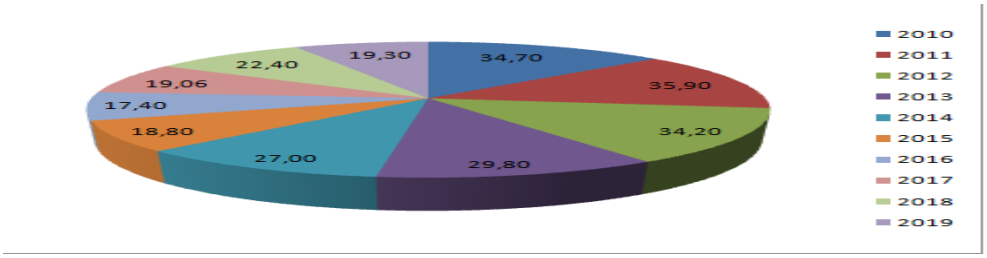

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات مقدمة من طرف البنك الجزائر

من خلال الجدول و الشكل رقم (01) نسجل ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الإجمالي المحلي وهذا بفضل ارتفاع مستمر في أسعار النفط بداية من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013،غير أن ما اتجهت هذه الأسعار نحو التراجع الشديد في معدلات الأسعار السنوية نلاحظ أن معدل بلغ سعر صحاري بلند من 105.87 دولار كأقصى معدل لسنة 2012 لينخفض إلى حدود 34.39 كمعدل سنوي لسنة 2016،حيث فقد سعر البرميل ما مقداره 75.06 سنة 2016 مقارنة بسنة 2011،أي انخفاض بنسبة 56.43 في ظرف سنة واحدة فقط

لإشارة أن تدهور أسعار النفط العالمية منذ منتصف سنة2014 أدى إلى تذبذب موازين الاقتصاد الكلي للجزائر،مما اثر بالسلب على معدل النمو لسنة 2015 فقد تراجع إلى نسبة2.9 % بعدما تراوح سنة 2014

إلى نسبة 4.1 %،تراجع هذا النمو بسبب تراجع متوسط سعر النفط من أكثر 90 دولار للبرميل سنة 2014 ليهبط إلى أقل من 45 دولار للبرميل سنة 2015 ، كما أدى هذا التذبذب في أسعار النفط إلى عدم ضبط أوضاع المالية العامة و تضاعف عجز الميزانية في حدود 16% من إجمالي الناتج المحلي في سنة2015،و ارتفع عجز ميزان الحساب الجاري إلى نسبة 15.2% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2015.

أما في سنة 2017 سجلنا انتعاش في أسعار البترول بعد سنتين من الانخفاض المتواصل، مما ساهم في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة أكثر من 19%عكس سنة2016 بنسبة1.40%،مقارنة بسنة2018ارتفعت نسبة المساهمة بشكل ايجابي،وهذا راجع إلى استقرار أسعـــار البترول ،إلا أنها تراجعت سنة 2019 هذه النسبة بشكل رهيب بسبب جائحة كورونا من جهة وضعف الكبير في التنويع الاقتصادي الوطني من جهة أخرى.

2.2.مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني :

يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة12.3 ٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، إلا أن هذه المساهمة تبقى ضئيلة في ترقية الاقتصاد الجزائري بالرغم من الإمكانيات التي تسخر بها الجزائر وكذا سياسات الاقتصادية لإنعاش القطاع الفلاحي والزراعي من قبل الدولة إلا أنه شهد زيادة ضئيلة تقدر بنسبة 1.3%خلال الفترة الممتدة من سنة (2010-2019)،والسبب يكمن في أن زيادة الإنتاج في قطاع الفلاحي يبقى مرهون بالظروف المناخية ، كون الدولة غير قادرة على استغلال المياه الجوفية الباطنية في قطاع الزراعة وذلك عن طريق الحفر الآبار واستخدام التكنولوجية الحديثة كالبديل في حالة ندرة الأمطار وهذا من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي .

الجدول 02 : مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2019)

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المبلغ المساهمة	1015.2	1183.2	1421.7	1640	1772.2	1935.1	2140.3	2219.1	2427	2429.4
النسبة المئوية%	8.40	8.10	8.80	9.90	10.60	11.60	12.30	11.60	12	12

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معطيات محصلة عليها من تقارير البنك الجزائر .

- (بنك الجزائر، 2011، صفحة 214).
- (بنك الجزائر، 2015، صفحة 154).
- (بنك الجزائر، 2016، صفحة 146).
- (بنك الجزائر، 2017، صفحة 139).
- (بنك الجزائر، 2020، صفحة 26).

3.2.واقع القطاع السياحي في الجزائر :

إن مساهمة السياحة الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا،فتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى10% حيث بلغ سنة 2017نسبة3.6% حسب وزارة السياحة والصناعات التقليدية، وهو بعيد عن المتوسط العالمي ويعبر عن عدم استغلال المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر .(حبال و حاروش، 2019، صفحة 276).

أما فيما يتعلق بالإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة من2010إلى2020،فقد شهدت ارتفاع وتطور حيث في2010 سنة وصلت قيمة هذه الإيرادات 325 مليون دولار وهذا يعود إلى الاستقرار الأمني نوعا ما التي عرفته الجزائر،أما في سنة 2013فكانت قيمتها230مليون دولار،لترتفع تدريجيا لتصل إلى304 مليون دولار سنة 2015.

الجدول 03 : تطور مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر خلال الفترة (2010- 2020)

الوحدة :%

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة المساهمة	3.39	13.24	3.32	3.55	3.26	3.53	3.59	3.65	3.10	1.8	1.7

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معطيات محصلة عليها من:

- (بخيتي و بهياني، 2020، صفحة 66).
- **(world travel and tourism concil, 2020).**

يتضح من خـــلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جدا،كما أن هذه النسبة أقل من المتوسط العالمي الذي لا يقل أن نسبة 10%حيث تراوحت خلال الفترة 2010 – 2016 بين نسبة3.24كحد ادني و نسبة 3.59%كحد أقصى كنسب مساهمة مباشرة ، إلا أنها تبقى هذه المساهمة ضعيفة جدا مقارنة بالدول الجوار كتونس،المغرب وبالرغم من الاهتمام الذي أولته الحكومة الجزائرية لقطاع السياحة.إلا أن في سنة2017عرفتهذهالنسبة ارتفاعا محتشما مقارنة بالسنوات الماضية (3.65%) وهذا راجع إلى تدفق عدد السياح الوافدين للجزائر، إلا أنها تراجعت سنة 2018 إلى نسبة (3.10%)ونشير أن هذه النسبة وإن ارتفعت تبقى بعيدة كل البعد عن نسبة المتوسط العالمي وهذا راجع بشكل كبير إلى عدم استغلال الأمثل للقدرات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر.

حيث سجلنا انخفاض نسبة المساهمة خلال سنتي2019و2020 بسبب جائحة كورونا (كوفيد19) إلى عزلت دول العالم كلها عن بعضها البعض،كما أدت هذه الأزمة الصحية إلى انخفاض تدفقات رؤوس الأموال.

4.2.وضعية الميزان التجاري :

تحتل الجزائر مكانة استراتيجيه بسبب ما تملكه من ثروات طبيعية وموارد بترولية كبيرة جعل منها أن تكون محل أطماع بالنسبة للدول الاتحاد الأوروبي خصوصا، يضاف إلى ذلك أن أوربا بطبيعتها دولا صناعية،حيث يشكل الغاز الطبيعي والنفط ومشتقاته أغلب صادرات الجزائر للخارج. وتتم المبادلات التجارية الجزائرية أساسًا مع الدول الأوروبية في مقدمتها فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا، وإلى جانب المحروقات تصدر الجزائر

الحديد و الاسمنت و مواد البناء و قطع الغيار و التبغ والزئبقي والفوسفات والتمور وبعض الأجهزة الالكترونية.

الجدول 04: يمثل وضعية الميزان التجاري ومعدل التغطية الصادرات للواردات بالجزائر

خلال الفترة (2010- 2020)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنة	رصيد الميزان التجاري(X-M)	الصادرات(X)	الواردات(M)	معدل التغطية (الصادرات للواردات (X/M)
2010	18,21	57,10	38,89	1,47
2011	25,96	72,89	46,93	1,55
2012	20,17	71,74	51,57	1,39
2013	9,88	64,87	54,99	1,18
2014	0,46	60,13	59,67	1,01
2015	-18,08	34,57	52,65	0,66
2016	-20,13	29,31	49,44	0,59
2017	-14,41	34,57	48,98	0,71
2018	-7,46	41,11	48,57	0,85
2019	-9,64	34,99	44,63	0,78
*** 2020**	-10,6	80,23	4,34	0.69

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على معطيات محصلة عليها من تقارير البنك الجزائر .

- (بنك الجزائر، 2011، صفحة 227).
- (بنك الجزائر، 2015، صفحة 168).
- (بنك الجزائر، 2016، صفحة 160).
- (بنك الجزائر، 2017، صفحة 153).
- (بنك الجزائر، 2019، صفحة 15).
- (بنك الجزائر، 2020، صفحة 15)

الشكل02:يمثل تطور التجارة الخارجية ووضعية الميزان التجاري الجزائري.

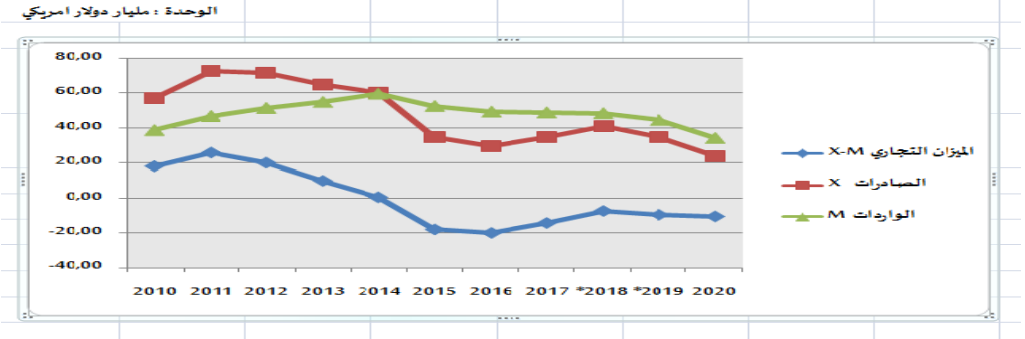

المصدر:من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات مقدمة من طرف البنك الجزائر

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن صادرات الجزائر سجلت نوعا ما استقرارا في سنوات الثلاث 2010،2011 و2012سواء نحو العالم أو الإتحاد الأوروبي إذ أخذ معدل تغطية الصادرات للواردات يتراوح مابين 1.47%،1.55%،1.39%على التوالي،ليبدأ في تذبذب أي بين في الارتفاع والانخفاض لكن بنسبة قليلة إلى أن تصل إلى أدنى قيمة سنة 2016، وهذا بسبب اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات بالدرجة الأولى والوحيدة ،حيث أن عائدات البترول هي التي تتحكم في رصيد الصادرات إذ شهد هذا الأخير ارتفاعا خلال الفترات السابقة بسبب ارتفاع الطلب عليه.

يتبين لنا من خلال الجدول كذلك تزايد وارتفاع في قيمة الواردات الإجمالية للجزائر بحيث سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2014 بقيمة 59.6 مليار دولار أمريكي ،أي ارتفعت بحوالي 4 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2015 ،ونلاحظ أن نسبة تعامل الجزائر مع الاتحاد الأوروبي بنسبة تتعدى 5%وذلك بسبب استحواذ المنتجات الأوروبية على النصيب الأكبر من السوق الجزائرية والتأكيد على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد الاتحاد الأوروبي،ووفقا للمؤشرات التقديرية الأولية لسنة 2020, فقد تراجعت قيمة الواردات بـــ 18 بالمائة (34،4 مليار دولار) نزولا من 44 مليار دولار المسجلة سنة 2019 بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا راجع انكماش في الطلب الناتج عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي .

3. السياسات المنتهجة لتحقيق التنويع الاقتصادي بالجزائر:

تطمح الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق رؤية واضحة المعالم " الجزائر 2035" وتدعيما للأعمال حول أفاق تطور الاقتصاد الوطني ، خصوصا في المجال الاقتصادي وكذلك ترقية الاستثمار في بلادنا ، سواء من قبل الدولة أو من طرف المؤسسات،لم يكن لها الآثار المرجوة على نجاعة الاقتصاد بمجمله. كما سجل أداء الضعيف في معظم القطاعات خاصة الصناعي و ألمنجمي، زيادة على أن النمط المتعثر للنمو الاقتصادي في بلادنا ، ابعد بكثير من أن يعكس الحاجة الملحة للتنمية الاقتصادية ومن أن يدمج الرهانات الجديدة والتحول نحو مسار التنويع الاقتصادي .

1.3.التجديد الاقتصادي :

مراعاة للرهانات التي تستدعي أهمية قصوى من قبل السلطات العمومية ، وسعيا منها لمواجهة التحديات من أجل إعادة بناء الاقتصاد الوطني ستسعى الحكومة بتبني سياسة اقتصادية جديدة تتمحور حول الاتجاهات الإستراتيجية الرئيسية الآتية (تقرير الوزارة الاولى الجزائرية، 2020، صفحة 23):

- هيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي تشجع على الإدماج كما توفر فرص العمل وتتجه في أخر المطاف نحو التصدير من خلال تثمين على وجه الأولوية جميع موارد الوطن؛
- السهر على توفير مناخ أعمال شفاف ومنصف، يتماشى مع الاستثمار الحقيقي؛
- إنشاء مخطط جديد للحوكمة الاقتصادية وتسير المؤسسة؛

- وضع اقتصاد جديد قائم على الجودة ،المعرفة ،الابتكار والتنافسية ؛
- تعزيز إطار تطوير المؤسسة، من خلال تنشيط برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع قطاعات النشاط؛
- ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الصناعي من خلال تكثيف مكافحة ظاهرة عدم استغلال المساحات الممنوحة للاستثمار ،
- التطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية و المنجمية لاسيما تطوير صناعات تحويل المواد الأولية،خاصة في مجلات الصناعات الزراعية الغذائية ،الحديد والصلب وتحول المحروقات ؛
- تنويع مصادر التمويل من خلال توسيع مساهمة القطاع الخاص،الوطني والأجنبي .

2.3.تطوير قطاع المحروقات، الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي :

إلى جانب الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال قطاع المحروقات لتنويع الاقتصاد الوطني في إطار مشروع التجديد الاقتصادي،ستعكف جاهدة على تلبية الاحتياجات الوطنية وضمان امن التموين وكذالك خلق إيرادات مالية إضافية لاقتصاد الوطني،كما توقعت عدة مصادر أن تصبح الجزائر قوة اقتصادية هامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مجال الطاقات المتجددة والبديلة،لتدعم بذلك مداخليها من المحروقات التي تشكل أساس الاقتصاد الوطني والمورد الأهم والأكبر للخزينة العمومية بنسبة تتجاوز فيها 96% (بن لخضر و يوسف، 2020، صفحة 231).

وتباشر الجزائر لإطلاق مجموعة من التدابير في مجال الطاقات المتجددة والانتقال الطاقوي مستقبلا ونذكر منها على:

- القيام بزيادة جهود التنقيب والاستكشاف لاسيما مناطق عرض البحر الأبيض المتوسط وشمال البلاد قصد الكشف عن احتياجات جديدة من المحروقات ؛
- الاستغلال الأمثل لقطاع المحروقات، من خلال استعمال مناهج الاسترجاع المدعم مع ضمان المحافظة على هذه المكتسبات ؛
- تعزيز وتنويع قدرات الإنتاج؛
- تسعى الحكومة لخلق برنامج قصد تثمين قطاع المحروقات، من أجل إرساء صناعة بترو كيماوية وخلق

إطلاق مشاريع ذات قيمة مضافة عالية مثل لصناعة والمنتجات المشتقة من المواد البترولية ؛

- إعادة تفعيل وتطوير صناعة الفوسفات؛
- السهر على تعزيز قدرات التكرير من اجل تحقيق الطلب الوطني على الموارد البترولية.

حيث يعتبر الانتقال الطاقوي إحدى أولويات الحكومة من خلال مضاعفة جهود التنقيب وإنتاج المحروقات وكذلك تنويع الموارد الطاقوية من خلال تطوير الطاقات المتجددة وترقية الفعالية الطاقوية،إن الانتقال الطاقوي

يمكن البلاد من الابتعاد بشكل تدريجي من التبعية للموارد الكلاسكية و بروز ديناميكية لطاقة خضراء ومستدامة تعتمد على تثمين موارد التي لا تنضب ، و يتمحور هذا المسعى حول الاعتبارات الآتية :

- تثمين الموارد الاحفورية والمحافظة عليها ؛
- تغيير نمط الإنتاج والاستهلاك الطاقوي ؛
- التنمية المستدامة وحماية البيئة ؛
- التحكم في تكاليف انجاز منشات الطاقات المتجددة .

3.3.تجسيد سياسة فلاحية عصرية للوصول إلى أمن غذائي امثل :

إن تطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءته وجعله يواكب التطورات الاقتصادية العالمية من خلال زيادة الإنتاج كما ونوعا، وتوفير الاحتياجات الغذائية للمواطنين، وتقليل الفجوة الغذائية، والوصل في نهاية إلى تحقيق امن غذائي امثل وتطوير التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية وجعلها أقل تكلفة وأكثر تنافسية إقليميا ودوليا، يستوجب على الدولة القيام ويتجلى هذا من خلال خلق المناخ مناسب و ذلك من خلال وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية مثل قطاع الزراعة والتجارة، حيث تكون هذه السياسات شاملة ومتكاملة وواضحة ومحددة لدور الدولة ودور القطاع الخاص في تنمية الاستثمار والإنتاج والتسويق الداخلي و الخارجي بإعادة هيكلة القطاع الزراعي (زالطو و حداشي، 2019، صفحة 46) .

تسعى الجزائر لتطوير الإنتاج المحلي خاصة في شعبة الحبوب وذلك قصد التقليل من حدة التبعية الخارجية وتقليص من قيمة فاتورة الاستيراد لهذه المادة الأساسية وخاصة(القمح) الذي يعتبر الغذاء الرئيسي للفـــرد الجزائري،على اعتبار أن القمح يعتبر كسلاح في أيدي الدول المتقدمة تستعمله كوسيلة ضغط على الدول النامية (يوسفي و بقنيش، 2018، صفحة 16)،وتعتزم الحكومة خلق سياسية فلاحيه مستدامة تحقق لأمن الغذائي للبلاد والحد من اختلال الميزان التجاري للمنتجات الفلاحية (الغذائية الأساسية) وتساهم في تنويع الاقتصاد الوطني،كما ستوجه من خلال تفعيل هذه السياسة الفلاحية نحو تنفيذ أعمال مهيكلة توصل إلى ضمان استغلال مستدام للموارد الطبيعية في شغل وتهيئة المناطق الريفية والفلاحة الجبلية والصحراوية ، يتجلى هذا في تشجيع مبادرات الخواص التي من شأنها خلق الثروة واستحداث مناصب شغل جديدة،كما تسعى الحكومة في أفاق سنة 2024 إلى بلوغ الأهداف الآتية (تقرير الوزارة الاولى الجزائرية، 2020، صفحة 29) :

- تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية، من خلال رفع الإنتاج والإنتاجية للفلاحين؛
- تطوير نموذج فلاحي وريفي جديد بفضل الاستثمار الخاص وبروز جيل جديد من المنتحيين؛
- ضمان تنمية مستدامة ومتوازنة للأقاليم الريفية ولاسيما المناطق الجبلية والصحراوية ؛
- عصرنة قطاع الفلاحة من خلال إدراج منتجات المعرفة والرقمنة .

4.3.انتهاج سياسة لصناعة سياحية:

تهدف الحكومة في مجال ترقية قطاع السياحة إلى تجسيد " مخطط الوجهة الجزائرية "،الذي سيعتمد أساسا على دعم نشاط وكالات السفر من جهة وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة لفائدة السياح الأجانب من جهة أخرى، وعليه سيتم اللجوء إلى الصيغ التحفيزية للسفر عبر رحلات "شارتر" من أجل تعزيز الجاذبية السياحية الوطنية ، مع الاعتماد على مساهمة ممثلاتنا الدبلوماسية والقنصلية بالخارج في هذا الإطار .

كما ستسهر الحكومة الجزائرية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (2030) إلى زيادة حصتها من السوق السياحي العالمي واقتراب من نسبة معدل العالمي لمساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال (بخيتي و بهياني، 2020، صفحة 160) :

- تنظيم العرض السياحي بحسب السوق الوطني ؛
- جعل من الجزائر وجهة سياحية عالمية تعتمد على المميزات والهوية الخاصة بها؛
- إمكانية تعويضه لقطاع المحروقات ؛
- المساهمة في تحسين الموازنات الكبرى (الميزان المدفوعات ، توازنات الميزانية)؛
- تثمين الدائم لصورة الجزائر

5.3.سياسة تثمين الإنتاج الوطني:

ستعكف الحكومة الجزائرية على انتهاج سياسة ترقية وتثمين الإنتاج الوطني لأجل استعادة توازن ميزان المدفوعات على أسس ثابتة،من خلال تقليص الواردات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي هذا الصدد ستواكب الدولة في وضع الآليات القانونية التي تلزم المتعاملين العموميين والخواض ومجمل مسيري الميزانية العمومية والأمرين بصرفها إلى اللجوء في إطار طلباتهم إلى السلع والخدمات المنتجة محليا ، وسيتم تجسيد هذه الالتزامات في دفاتر الأعباء المتعلقة بالصفقات العمومية

،وستواصل توفير المنتجات التي يكثر الطلب عليها عن طريق الإنتاج المحلي وهذا تطوعيتا لضبط وتقليص الواردات.

6.3.سياسة ترشيد الواردات وترقية الصادرات:

إن واقع قطاع التجارة الجزائرية (الخارجية والداخلية) عرف حتى الآن إختلالات عديدة في مواكبة التجارة الخارجية ، مما إلى العجز المتواصل في الميزان التجاري خصوصا بسبب الارتفاع الكبير لفاتورة الواردات وضعف الصادرات خارج المحروقات،ومن أجل معالجة هذا العجز المزمن الذي يعيق النمو الاقتصادي بشدة ،سيتم توجيه تدخل الحكومة تفعيل لسياسة تجارية جديدة سترتكز على عنصرين أساسين(ترقية الصادرات وترشيد الواردات)، دون أن يؤثر ذلك على تلبية احتياجات الموطنين،كما تهدف هذه السياسة التجارية إلى استبدال الواردات بالإنتاج الوطني المتنوع وترقية الصادرات والقضاء على ظاهرة تضخيم فاتورة الاستيراد وأخيرا إلى تحقيق توازن ميزان التجاري خصوصا والميزان المدفوعات عموما، فضلا عن ذلك تحاول الحكومة الالتزام المستمر بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ومرافقة ترقيتها من خلال تقديم الدعم اللازم للمتعاملين الاقتصاديين لتحسسن قدراتهم التنافسية وإنشاء اتحادات التصدير حسب الضرورة .

من جهة أخرى تسهر الحكومة الشروع في عمليتي تقييم ومراجعة عميقتين لاتفاقات التبادل الحر القائمة وبهذا الصدد سيتم القيام بما يأتي: (تقرير وزارة التجارة، 2020، صفحة 12)

- تحديد معايير إبرام الاتفاقات التجارية الجديدة التفاضلية ؛
- تقييم الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ،المنظمة العربية الكبرى للتبادل الحر والاتفاق التفاضلي مع الجارة تونس)؛
- إتمام الانضمام إلى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية " ZLECAF"؛
- تقييم مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة " OMC" ؛
- تجسيد الإستراتيجية الوطنية للصادرات .

الخاتمة

بعد تذبذبات أسعار النفط وانهيارها من حين لأخر،أصبحت الجزائر مجبرة للخوض في تجارب التنويع الاقتصادي من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتليين السياسات وفق النشاطات الاقتصادية.أثبتت الدراسة صحة الفرضيتين كون التنويع الاقتصادية أصبح ضرورة حتمية لابد من اللجوء إليها وذلك تماشيا مع السياسات المنتهجة من قبل الدولة .كما استخلصنا من هذه الورقة البحثية أن الجزائر تعتمد على صادراتها على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97% مما جعل من اقتصادها هش ومرتبط بأسعار النفط،كما أهملت القطاعات المنتجة الأخرى كالفلاحة ،الصيد البحري،السياحة .....الخ.مما أدى وجوبا التوجه نحو التنويع الاقتصادي وتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية .

التوصيات:

- الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية خاصة الزراعة والسياحة؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كونه وسيلة لجلب التكنولوجيا ووضع قاعدة اقتصادية؛
- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها قاعدة إنتاجية للمؤسسات الكبيرة؛
- الاهتمام بتنمية الموارد البشرية و الاستثمار فيها؛
- جعل الصناديق السيادية تحت إشراف القطاع الإنتاجي .

المراجع :

1. أحمد ضيف.(2015) .أثرالسياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر،1989-2012 الجزائر3،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،الجزائر ،أطروحة دكتوراة غير منشورة.
2. بنك الجزائر.(2011). *تقرير سنوي لبنك الجزائر*.
3. بنك الجزائر.(2015). *تقرير سنوي لبنك الجزائر*.
4. بنك الجزائر.(2016). *تقرير سنوي لبنك الجزائر*.
5. بنك الجزائر.(2017). *تقرير سنوي لبنك الجزائر*.
6. بنك الجزائر.(2019).بنك الجزائرالنشرة الإحصائيةرقم48.
7. بنك الجزائر.(2020).النشرة الإحصائية لبنك الجزائر *رقم49*.
8. تقرير الوزارة الاولى الجزائرية.(2020). تقريرحول مخطط الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية،01-62.
9. تقرير وزارة التجارة. (2020). *تقرير حول نشاط وزارة التجارة لسنة 2020*،وزارة التجارة،الجزائر،01-14.
10. ذهبية لطرش،شافية كتاف. (2018). تحديات التنويع الاقتصادي في ظل تداعيات الصدمة النفطية، *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*،30- 56.
11. سمرة معسكري،ليلى يماني. (2020). الطاقات المتجددة كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر، *مجلة البشائر الاقتصادية* ، 899-911 .
12. سهيلة حبال،نورالدين حاروش.(2019). مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، *مجلة افاق العلمية*،271-294.
13. عيسى بن لخضر،افتخار يوسف. (2020). واقع الطقات المتجددة في الجزائروأفاقها المستقبلية-دراسة تقييمية -. *مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة* ، 219-235.
14. فريد بخيتي،رضا بهياني. (2020). مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وسبل تطويره – دراسة تحليلية استشرافية 2004-2030. *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة* ، 147-161.
15. فطيمة سايح،لطيفة كلاخي. (2018). حتمية التنويع الاقتصادي في ظل الازمة النفطية. *مجلة مينا للدراسات الاقتصادية* ، 72-96.
16. مسعودي محمد .(2018) .إستراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي،تجارب ونماذج رائدة . *مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال*،242-225.
17. معمر يوسفي،عثمان بقنيش. (2018). مساعي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ظل تدعيات

تحرير التجارة الخارجية. *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية*،173-190.

18. نعيمة زالطو،حكيم حداشي. (2019). المقومات التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري للوصول الى التنمية الاقتصادية.

مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 53-34

19. *world travel and tourism concil.* (2020, june 30). Retrieved March 15, 2021, from https://wttc.org/Research/Economic-Impact,https://wttc.org/Research/Economic-Impact?fbclid=IwAR18YYVLFPY8iDzFOcaYprg2CBOO_fthdVkt32lZb8BLw1JkweV7x12QgYs/Downloads/Algeria2020_%20(2).pdf